

## ارتفاع أسعار الغذاء العالمية مسبباته وسبل مواجهته

\* أ.د/ بن عيشى بشير

\*\* د/ بن عيشى عمار

## الملخص:

يتعايش العالم حاليا مع أزمة ارتفاع الأسعار بشكل عام وأسعار السلع الغذائية بشكل خاص هذه الأزمة التي أحدثت قلقا كبيرا لكثير من شعوب العالم بل وتسببت في احداث أعمال شغب في دول كثيرة منها هايتي، الفلبين، مصر، سنغافورة، تايلندا، إندونيسيا، اليمن، غينيا، باكستان، بوركينا فاسو، مدغشقر، وغيرها من الدول. وكان لارتفاع أسعار الغذاء بين عامي 2007-2008 نسبة أكثر من 43% السبب الأكبر في انفجار أزمات اجتماعية واقتصادية خطيرة في بعض الدول النامية ومنها بلدان عربية، وفي الآونة الأخيرة أدى انخفاض سعر الدولار والزيادات المستمرة في أسعار النفط الى ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وازدادت الأمور حدة عند البحث عن بدائل جديدة للطاقة، الأمر الذي أدى إلى التوسع في إنتاج الوقود الحيوي المستخرج من المحاصيل الزراعية كالقمح والذرة وقصب السكر، حيث أشارت بعض الجهات إلى أن إنتاج لتر منه يكلف حاليا 60 سنتا والبحث جار لتخفيض تكلفته بينما تصل تكلفة إنتاج لتر من البنزين الى حوالي 40 سنتا، ومع الوضع في الاعتبار الأخطار القادمة في التوسع في إنتاج الوقود الحيوي إذ أن إنتاج 20 لترا من الوقود الحيوي يحتاج إلى أكثر من 380 كيلوجراما من الذرة وهي كمية تكفي لإطعام إنسان طيلة كل عام، ونبحث من خلال هذه الورقة عن أسباب ارتفاع أسعار الغذاء في السوق العالمي، وسبل مواجهته.

**الكلمات المفتاحية:** أسعار الغذاء، السوق العالمية، أزمة غذاء، أسباب الأزمة، سبل المواجهة.

**Abstract:**

Live the world today with the crisis of rising prices in general and food prices, in particular the crisis, which caused great concern to many of the peoples of the world and even caused the events of riots in many countries, including Haiti, the Philippines, Egypt, Singapore, Thailand, Andenossia, Yemen, Guinea, Pakistan, Burkina Faso, Madagascar, and other countries

\* بن عيشى بشير، أستاذ التعليم العالي، جامعة بسكرة [bachir452003@gmail.com](mailto:bachir452003@gmail.com)\*\* بن عيشى عمار، أستاذ محاضر ب، جامعة بسكرة [benaichi\\_ammam@yahoo.fr](mailto:benaichi_ammam@yahoo.fr)

The high food prices between 2007-2008, by more than 43% reason behind the explosion of social crises and economic problems in some developing countries, including Arab countries, and in the recent low price of the dollar and sustained increases in oil prices to higher food prices, and things become more unit when searching for new alternatives of energy, which led to the expansion in the production of biofuels derived from agricultural crops such as wheat, corn, sugar cane, as pointed out by some authorities to produce a liter of it currently costs 60 cents and the search is under way to reduce cost while the cost of producing a liter of gasoline to about 40 cents, and with taking into account the risks in the coming expansion in the production of biofuels, to produce 20 liters of biofuels needs to be more than 380 kilograms of maize, enough to feed a person for each year And look through this paper on the causes of high food prices in the global market, and ways to confront.

**Keywords:** Food prices, The global market, Food crisis, The causes of the crisis, Ways of confrontation.

#### تمهيد:

العالم بأسره يواجه خلال هذه الفترة أزمة تتمثل في أزمة غذاء انعكست في ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية وخصوصا الحبوب وصلت إلى مستويات قياسية لم يشهدها العالم منذ ربع قرن وتختلف الأهمية النسبية لهذه الأزمة من دول لأخرى وذلك حسب ما يتوفر من موارد سواء مادية أو بشرية وكذلك الطبيعية وحسن استغلال هذه الموارد أو طريقة تعامل كل دولة مع هذه الأزمة أو التكيف معها. والمنظمات الدولية حذرت من الآثار السلبية وتدابير هذه الأزمة على دول العالم وخاصة الدول الفقيرة. وما يمكن أن تخلفه من مشكلات على شعوب هذه الدول التي تعاني أصلا من الجوع والفقر وصعوبة تأمين الغذاء، كما تتخوف المنظمات الدولية من أن تساهم هذه الأزمة في حدوث اضطرابات دولية. وحسب البرنامج التابع للأمم المتحدة فإن النقص في الحبوب والبقول والزيوت يهدد حياة الملايين في عدد كبير من دول العالم خاصة إفريقيا. وتتوقع تقارير دولية أن يواجه نصف سكان الكرة الأرضية مصاعب غذائية كبيرة خلال الشهور المقبلة وما يزيد من المخاوف احتمال قفز هذه الأسعار في العالم على نحو لا يستطيع معه أكثر من مليار نسمة من فقراء آسيا وإفريقيا وأمريكا الجنوبية شراءه، وأكدت المنظمات الدولية وخبراء الغذاء الحاجة إلى زيادة إنتاج الأغذية عالميا بصورة ملححة للحد من الارتفاع المتزايد في أسعار الأغذية العالمية الذي قد يزعزع استقرار البلدان النامية، كما طالبوا أن يولي المجتمع الدولي اهتماما أكبر بالعواقب المحتملة الناتجة عن ارتفاع الأسعار وتدعيم المساعدات المقدمة لتلك البلدان المحتاجة بشدة للمساعدات في إفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي وآسيا.

إن أزمات الغذاء، سواء ما يتعلق بشحها أو ارتفاع أسعاره وتزايد أعداد الجوعى في العالم، ليست وليدة هذه السنوات الأخيرة (2008-2011)، إنما هي أزمات قديمة. وهناك العديد من المؤتمرات والاجتماعات التي تم عقدها من قبل المنظمات والمؤسسات الدولية لحل هذه الأزمات والتخفيف من أعداد الجوعى والفقراء في العالم بعد الحرب العالمية الثانية. بيد أن تلك الجهود لم تأت بجديد، مما يعني عجز المنظمات الدولية عن مواجهة هذه الأزمات.

ارتفعت وتيرة الأصوات المعبرة عن وجود أزمة غذائية تلم بقطاع كبير من سكان العالم، في أواخر عام 2007 وبدايات عام 2008، وتمثلت أبعاد هذه المشكلة في أمرين أساسيين هما: ارتفاع أسعار الغذاء في الأسواق العالمية، مما جعل الدول الفقيرة والنامية في مأزق حقيقي، حيث وضعت هذه البلدان في حالة ارتباك على الصعيد الاقتصادي والسياسي أمام شعوبها، والأمر الثاني: قلة المعروض من الإنتاج الغذائي، وقد صاحب هذين الأمرين التوجه الغربي بقوة لتفعيل استخدام الوقود الحيوي، وهو الأمر الذي أثار مخاوف الدول الفقيرة والنامية من وجود ارتفاع مستمر في أسعار الغذاء خلال السنوات القادمة، مما يتعذر معه إمكانية تدبير الدول الفقيرة والنامية احتياجاتها من الغذاء بصورة آمنة .

#### إشكالية الدراسة:

يمكن صياغة مشكلة الدراسة بعدة أسئلة للوصول إلى الحل المطلوب:

- ما هي أسباب ارتفاع أسعار الغذاء في السوق العالمي؟

- ما هي آثار ارتفاع أسعار الغذاء في السوق العالمي؟

- ما هي الإجراءات التي اتخذتها الدول لمواجهة ارتفاع أسعار الغذاء؟

**فرضية الدراسة:** للإجابة على التساؤلات السابقة يمكن صياغة الفرضية التالية:

إن لارتفاع أسعار الغذاء في السوق العالمي تأثيرات الحادة على شعوب العالم خاصة الطبقات الفقيرة منها وما قد تسببه من اضطرابات سياسية وأمنية واجتماعية

**أهداف الدراسة:** تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- التعرف على آثار ارتفاع أسعار الغذاء في دول العالم.

- التعرف على الإجراءات التي اتخذتها الدول لمواجهة ارتفاع أسعار الغذاء

**أهمية الدراسة:** تكمن أهمية الدراسة من خلال:

تشخيص أسباب التي أدت إلى ارتفاع أسعار الغذاء في السوق العالمي.

**المنهج المستخدم:** لمعالجة موضوع الدراسة اعتماد الباحثان على أسلوب الوصفي التحليلي

## الغذاء حاجة إنسانية أساسية:

يمثل الغذاء واحداً من الاحتياجات الإنسانية الأساسية، ويتفق على ذلك الجميع باختلاف انتماءاتهم وتوجهاتهم - أيًا كانت - بغض النظر عن مكونات هذا الغذاء ووجود عملية توازن غذائي، فالأصل أن يشعر الإنسان بأنه غير معرض للجوع بالشكل الذي يهدد حياته. وقدبما قال الصحابي الجليل أبو ذر الغفاري: "عجبت لمن لا يجد قوت يومه ألا يخرج على الناس شاهراً سيفه"، فتمكين جميع أفراد المجتمع من الحصول على الغذاء بالقدر الكافي فيه العديد من مقومات استقرار المجتمع، ولا يعني ذلك توزيع الغذاء مجاناً وأن يصبح مشاعاً بلا مقابل ولا ثمن، ولكن المقصود أن يستوفي المجتمع احتياجاته الغذائية بطرق تقدر الجهد الإنساني المبذول، وبالثلث العادل دونما استغلال أو احتكار.

## مظاهر الأزمة:

تراجع المخزون العالمي من الحبوب خلال عام 2008/2007 لأدنى مستوياته منذ 25 عاماً، ليصل إلى نحو 405 مليون طن، وهو ما يمثل تراجعاً بنسبة 5%<sup>[1]</sup> عن معدلات عام 2006/2007، كما شهدت أسعار الغذاء في السوق العالمي ارتفاعاً ملحوظاً، فحسب بيانات منظمة الفاو فقد شهدت الفترة من أغسطس 2007 وحتى الآن ارتفاعاً في أسعار السلع الغذائية بمقدار 45%، وهناك نحو 37 بلداً تعاني من العجز الغذائي على مستوى العالم، ومن شأن استمرار ارتفاع أسعار الغذاء أن يتأثر نحو 200 مليون طفل، ليصبح عدد أطفال العالم الذين يعانون من الجوع نحو مليار طفل.

وأرجع خوسيه غراتسيانو الممثل الإقليمي للفاو في أمريكا اللاتينية أزمة ارتفاع أسعار الغذاء إلى توجهات صناديق الاستثمار على مستوى العالم للمضاربة على أسعار السلع الأولية بعد أن منوا بخسائر فادحة في أسواق المال العالمية. كما أن هناك أسباباً أخرى منها تراجع معدل النمو للنتائج المحلي العالمي خلال عام 2007، وتوقعات باستمرار هذا التراجع خلال عام 2008.

كما أن توجه البلدان الغربية لإنتاج الوقود الحيوي، يشكل أحد الأسباب التي أدت لارتفاع أسعار الغذاء في العالم، ويتخوف البعض من أن يتم إنتاج السلع الزراعية من أجل إنتاج الوقود الحيوي على حساب الاحتياجات الإنسانية من الغذاء. وكما يرى مدير صندوق النقد الدولي بأنه إذا تحقق ذلك فسوف تكون مسألة غير إنسانية. وينبغي أن تكون السلع الزراعية المستخدمة في الوقود الحيوي بعيدة عن السلع الغذائية التي يستخدمها الإنسان، ولا بأس من استخدام السلع الزراعية الأخرى البعيدة عن هذا النطاق.

## اختلال الحسابات الغربية:

في تلك الأثناء التي يئن فيها العديد من وطأة الجوع، بسبب ارتفاع أسعار الغذاء ونقص المعروض منه، نجد المستشارة الألمانية "ميركل" تصرح بعبارات تثير السخرية، والذي يعكس وجود ميزان محتمل لتقويم الأزمة، والذي تستكثر فيه "ميركل" مطالبة ثلث سكان الهند بتناول وجبتين يومياً، حيث نقلت عنها وسائل الإعلام

مؤخراً قولها: "من يسافر الى الهند هذه الأيام سيلاحظ أن النقاش الرئيسي يدور حول الوجبة الثانية، الناس يأكلون مرتين في اليوم، وإذا كان ثلث الشعب الهندي البالغ تعدادة مليار نسمة يفعل ذلك فهؤلاء عددهم 300 مليون نسمة. ذلك جزء كبير من أوروبا الغربية".

كما تستكثر المستشارة الألمانية أن يتجرأ بعض سكان الصين ويطالبون بشرب اللبن الحليب، فتقول في نفس التصريح: "وإذا بدأ 100 مليون صيني في شرب الحليب أيضا فإن حصص الحليب لدينا ستقل".

في أجواء رأسمالية مهيمنة على مقدرات الاقتصاد العالمي، نجد هذا المنظور الذي يشعر فيه المواطن الغربي بالتخمة، ووجود وفرة غذائية هائلة، وتوجه لاستخدام السلع الزراعية في توليد الوقود الحيوي غير الملوث للبيئة، هل أخطأ ثلث سكان الهند إذا طالبوا بأن يكون لديهم ثلاث وجبات يومية شأنهم شأن باقي سكان العالم، أو أن يفكر بعض سكان الصين في شرب الحليب؟!

لعل مجتمع الوفرة والغنى الذي تعيشه ألمانيا وباقي دول أوروبا لم يجعل المستشارة الألمانية ترى احتياجات الفقراء من الغذاء، حيث ينفقون نحو 60 % - 80 % من دخولهم من أجل الحصول على احتياجاتهم الغذائية، بينما يمثل هذا الأمر ما بين 10 %<sup>[2]</sup> - 20 % بالنسبة للإنسان الأوروبي. والجدير بالذكر أنه في الوقت الذي يعيش فيه نحو ثلث سكان العالم تحت خط فقر بحجم إنفاق 2 دولار في اليوم، نجد أن ما تحصل عليه البقرة في دول الاتحاد الأوروبي من دعم فقط يعادل 2 دولار يوميا، أي أن مقدار الدعم فقط المقدمة للبقرة الواحد أحسن حالا من وضع نحو 2 مليار إنسان فقير في إفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية.

### أسباب الأزمة:

- مع بداية عام 2008 ارتفعت أسعار الغذاء في السوق العالمية ارتفاعا حادا للأسباب التالية:
- 1- تزايد الاتجاه من قبل الدول الصناعية الكبرى نحو استخدام المحاصيل الزراعية الأساسية كوقود حيوي (خاصة الذرة) بدلا عن النفط<sup>[3]</sup>، وذلك بحجة الحد من الانبعاثات الناجمة عن النقل، والمحافظة علي البيئة، وتحسين أمن الطاقة، مما أدى إلي تناقص إمدادات الغذاء، حيث أدى ذلك إلي ارتفاع أسعار بعض هذه المحاصيل بأكثر من 80%. كما أشارت منظمة أوكسفام، في تقريرها في قمة منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) الأخيرة، إلى أن الوقود الحيوي مسئول عن 30% من ارتفاع أسعار الغذاء. وقد وصل إنتاج الوقود الحيوي إلى أكثر من 3 أضعاف في الفترة من عام 2000 إلى 2007، طبقا لتقديرات منظمة الأغذية والزراعة. وتشير التوقعات إلي ارتفاع الطلب علي قصب السكر والذرة والبنور الزيتية والمواد الخام الخاصة بصناعة الوقود الحيوي خلال السنوات القادمة، مما سيترتب عليه المزيد من ارتفاع أسعار الغذاء، الأمر الذي اعتبره البنك الدولي والكثير من المؤسسات الدولية يمثل جريمة في حق الإنسانية<sup>[4]</sup>.
  - 2- ارتفاع أسعار الأسمدة، بحسبان أن الأسمدة منتج كثيف استخدام الطاقة. مما أدى لارتفاع كلفة إنتاج المواد الغذائية.

3- نقص انتاج الحبوب أربعة مواسم متتالية بسبب عوامل بيئية ومناخية منها: انتشار مناخ الصحراء، نقص المخزونات الجوفية ومنسوب الماء الجاري، ارتفاع درجة حرارة الكوكب بما أثر في الانتاج الغذائي منذ عام 2003، ولاسيما في أوروبا والهند.

4- ارتفاع مستويات المعيشة ومعدلات النمو في الاقتصادات الناشئة، بخاصة الصين والهند، وظهور طبقة من المقتدرين في كلتا الدولتين، لا يقل عددها عن 300 مليون نسمة، تنتمي للطبقة الوسطى، لكنها تتمتع بقدرة شرائية عالية، مكنتها من ترقية مائدة طعامها اليومي بكميات إضافية من الحبوب واللحوم، وبقدر ساهم في زيادة الطلب على منتجات المزارع من القمح والأرز والألبان واللحوم.

5- أدت السياسات الزراعية الانتقائية وسوء التخطيط الزراعي في عدد من الدول، إلى بوار قطاعات كبيرة من الأراضي الزراعية، وإلى تحول قطاعات أخرى فيها نحو المحاصيل المرحة مادياً، تفضيلاً على المحاصيل الأساسية الأخرى الأقل ربحاً.

6- المضاربات والممارسات الاحتكارية الجارية بشأن المواد الغذائية والزراعية في البورصات وصناديق الاستثمار العالمية، علاوة على لجوء بعض الدول المصدرة للمنتجات الزراعية إلى فرض قيود على الصادرات، في محاولة لإرضاء المستهلك المحلي، ووقف التوترات الشعبية الداخلية، وهو وإن تحقق، فقد ساهم في زيادة الأسعار عالمياً، وزاد من عمق الأزمة، بالنسبة لدول أخرى كثيرة.

7- زيادة سكان العالم بمعدل يصل الى 74 مليوناً سنوياً، وهو يضع عبئاً إضافياً على اطعام الجياع والفقراء.

8- نقص إنتاج الحبوب خلال عام 2010، الأمر الذي دعا الدول المصدرة الى زيادة أسعار الأخيرة.

9- لقد تعدت أسعار القمح والأرز مستويات عالمية تذكرنا بأزمة الغذاء العالمية في مطلع السبعينيات، ونجم عن ذلك عدد من تظاهرات الجياع في بوركينا فاسو والسنغال وموريتانيا.

10- التغيرات المناخية الحادة التي شهدتها العالم في السنوات الأخيرة، والمتمثلة في ارتفاع درجات الحرارة، وانخفاض معدلات هطول الأمطار، وتزايد موجات الجفاف والتصحر في كثير من مناطق العالم، ومنها منطقة البحر الأسود وروسيا والأرجنتين مثلاً. وفي المقابل، كانت الأمطار الغزيرة والفيضانات في استراليا والحرائق في روسيا، حيث نتج عن كل ذلك تناقص المساحات المنزرعة، وتدهور الإنتاج من المحاصيل الزراعية. كذلك، أدي التبدل في امتداد الفصول إلى حدوث آثار مدمرة أثرت وستؤثر في إمدادات الغذاء العالمية، خاصة في الدول الكبرى المنتجة للغذاء. وفي الدول العربية، يتوقع أن تشهد بعض الدول - وأهمها مصر - انخفاضاً في إنتاج المحاصيل الغذائية الأساسية خلال السنوات القادمة بسبب تغيرات المناخ وانخفاض مستويات الأرض عن سطح البحر (الدلتا)، ومن ثم تناقص المساحات الزراعية ونقص الأمن الغذائي. من ناحية أخرى، ستؤدي زيادة الجفاف واتساع التغيرات في امتداد الفصول إلى خفض المحاصيل الزراعية إلى النصف<sup>[5]</sup>.

- 11- الأزمة المالية العالمية والتدهور المستمر في أسعار الدولار، واتجاه صناديق الاستثمار العالمية للبحث عن مجالات أخرى للاستثمار الآمن، وتحقيق عوائد مرتفعة، ومن ثم اتجاهها إلى التحكم والمضاربة على أسعار السلع الأولية والغذائية، مما ساهم إلى حد كبير في رفع أسعارها في بورصات السلع الغذائية العالمية. حيث أشارت التقارير الدولية إلى تسبب الأزمة المالية في ارتفاع أسعار السلع الغذائية بنسبة 76% في الفترة من عام 2006 إلى 2008، مما أضاف نحو 150 مليون نسمة من سكان العالم إلى قائمة الفقر، وزيادة التوقعات بموت أكثر من 25 ألف شخص يوميا على مستوي العالم بسبب الجوع أو الأمراض المرتبطة بسوء التغذية<sup>[6]</sup>.
- 12- تغير الأنماط والعادات الغذائية للأفراد في الاقتصادات الناشئة، مثل الهند والصين اللتين تمثلان نحو 40% من سكان العالم، نتيجة ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، وتزايد دخول الأفراد والرفاه الاقتصادي، ومن ثم ارتفاع الطلب على السلع الغذائية بأنواعها المختلفة، والضغط على الموارد الغذائية العالمية وزيادة أسعارها. فالجدير بالذكر أن استهلاك الفرد الصيني من اللحوم قد ارتفع من 20 كجم عام 1985 إلى 50 كجم عام 2007<sup>[7]</sup>، في الوقت الذي يتطلب فيه إنتاج 1 كجم من اللحوم استهلاك 8 كجم من الحبوب، الأمر الذي يعنى زيادة الضغط على الموارد الغذائية العالمية وزيادة أسعارها.
- 13- النمو الصناعي وما أدى إليه من تناقص الأرض الزراعية، وتغيير التركيبة السكانية داخل دول العالم، نتيجة تزايد المد الحضري على حساب القطاع الزراعي الذي تضاءلت أهميته، نتيجة لعدم توجيه الحكومات الاهتمام إليه، ونقص الخدمات الأساسية فيه، الأمر الذي أدى إلى زيادة معدلات هجرة المزارعين الريفيين إلى المدن، وهجر الأراضي الزراعيّة وتقلصها لتحويلها إلى النشاط الصناعي.
- 14- تخفيض الدعم الحكومي الممنوح للقطاع الزراعي في معظم الدول النامية، نتيجة لاتباع سياسات التحرر الاقتصادي وتطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، مما ساهم في ارتفاع مستلزمات الإنتاج الزراعي والخدمات الزراعيّة المصاحبة، الأمر الذي انعكس على ارتفاع أسعار السلع الزراعيّة. وتجدد الإشارة هنا إلى خطورة سرعة التزام الدول النامية برفع الدعم عن القطاعات الزراعيّة بالمقارنة بعدم التزام الدول المتقدمة بذلك، والفشل المتكرر لجولة الدوحة ضمن مفاوضات منظمة التجارة العالمية بسبب الملف الزراعي. ومن ثم، فإن أغلب الأعباء المرتبطة بهذا الموضوع، ومنها أزمة الغذاء، تتحملها الدول النامية.
- 15- تراجع الاستثمارات في القطاع الزراعي، نتيجة تجاهل الكثير من دول العالم لقطاع الزراعة، وقضية تحقيق الأمن الغذائي، ورفع نسب الاكتفاء الذاتي من الغذاء، استجابة لنصائح المنظمات الدولية التي أعلنت من شأن النمو الصناعي في فترات سابقة، على اعتبار أنه الطريق الصحيح والأسرع للتنمية والتقدم الاقتصادي، مما أدى لتراجع إنتاجية القطاع الزراعي في معظم هذه الدول. وعلى الرغم من تنبيه مؤسسات الغذاء العالمية وحكومات الدول النامية، خلال أزمة الغذاء في عام 2008، إلى ضرورة زيادة الاستثمارات في القطاع الزراعي وتكثيف الجهود لتطويره، فإن هذه الجهود لا تزال غير كافية لاحتواء الأزمة ووقف تصاعدها.
- 16- الإجراءات التي تم اتخاذها من قبل الدول للتعامل مع الأزمة منذ عام 2008، والتي تمثلت غالبيتها في

تقييد الصادرات. فقد أشار "باسكال لامي"، مدير منظمة التجارة العالمية، إلى تراجع التجارة العالمية في الأرز بنسبة 7% بسبب قيود التصدير، وأن ارتفاع أسعار الحبوب خلال الفترة من 2010 - 2011 يرجع في جزء كبير منه إلى قيود التصدير التي فرضتها كل من روسيا وأوكرانيا بعد موجة الجفاف التي تعرض لها كلا البلدين، والتخوف من تعرض شعوبهما للجوع. والمعروف أن تقييد الصادرات يؤدي إلى إفساد آليات السوق ودفع الأسعار لأعلى.

17- الممارسات الزراعية الحديثة والحاطقة وما أدت إليه من تدهور الأراضي الزراعية وانخفاض خصوبتها، وتحول الكثير منها للاستخدامات غير الزراعية، وتناقص الموارد المائية في الكثير من دول العالم، مما أسهم في تناقص المتاح من الإنتاج الزراعي وارتفاع أسعاره.

18- انخفاض المخزون العالمي من أهم السلع الغذائية، وعلي رأسها القمح والأرز والذرة، إلى أدنى مستوي لها لأول مرة منذ 30 عامًا<sup>[8]</sup>، حيث انخفض مخزون القمح العالمي من 125 مليون طن عام 2006 إلى 114.8 مليون طن عام 2008. وذكرت وزارة الزراعة الأمريكية أن المخزون الأمريكي من الذرة سيهبط خلال أغسطس 2011 بنحو 5.5%، وهو أدنى حاجز له خلال 15 عامًا. وفي الوقت الذي تتراجع فيه الغلات المحصولية والمخزون من السلع الغذائية، تتزايد أعداد السكان ويتنامى الطلب بشكل متواصل على الغذاء.

### ثالثاً- إجراءات الدول العربية لمواجهة أزمة الغذاء:

نظراً لخطورة أزمة الغذاء الحالية وارتفاع الأسعار وتأثيراتها الحادة على شعوب العالم خاصة الطبقات الفقيرة منهم و ما قد تسببه من اضطرابات سياسية وأمنية واجتماعية فقد اتخذت المنظمات الدولية ذات العلاقة والكثير من الدول العديد من الإجراءات للتعامل معها. فعلى نطاق المنظمات الدولية احتلت أزمة الغذاء حيزاً كبيراً من اهتماماتها وعقدت من أجلها الكثير من المؤتمرات والندوات واللقاءات وطالبت هذه المنظمات باتخاذ الإجراءات المناسبة ووفق هذا السباق طالب برنامج الغذاء العالمي بنحو 756 مليون دولار كمعونات إضافية لمواجهة النقص في المواد الغذائية وارتفاع أسعارها. من جانب آخر بادرت بعض الدول الغنية بزيادة مخصصات معوناتها الخارجية حيث دعا الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش إلى تخصيص مساعدات غذائية أمريكية جديدة بقيمة 770 مليون دولار كما قامت كل من فرنسا وبريطانيا واليابان بزيادة معوناتها الغذائية لكن الأمين العام لدول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أكد على أن المساعدات التي وعدت بها المنظمات الدولية وبعض الدول غير كافية لاحتواء أزمة الغذاء.

بالمقابل اتخذت كثير من الدول النامية اجراءات مختلفة لتخفيف حدة معاناة شعوبهم وكان منها حظر تصدير بعض السلع كما فعلت كل من الهند مصر وفيتنام وإندونيسيا في سلعة الأرز وكذلك تخفيض أو إلغاء الرسوم الجمركية على واردات السلع الغذائية ووضع قيود على الأسعار هذا بالإضافة إلى تقديم إعانات داخلية وزيادة الأجور والمرتبات.

أما في الدول العربية التي تأثرت بأزمة ارتفاع أسعار الغذاء اتخذت إجراءات متفاوتة لمواجهة هذه الأزمة، وتعود



هذه الاختلافات إلى أن بعض الدول العربية تواجه دون غيرها مأزقا شديدا، كونها تعتبر مستوردا صافيا للغذاء، ولا يمكنها إنتاج سوي القدر الضئيل من احتياجاتها من السلع الغذائية، ويتم استيراد الجزء الأعظم منها، خاصة من السلع الأساسية، من الخارج. سيترب على ذلك إضافة المزيد من الأعباء على فواتيرها الاستيرادية، وستظل تعاني من عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي. ففي مصر، التي شهدت هذا العام (2011) أعلى معدل تضخم في أسعار الغذاء في العالم، ارتفع معدل التضخم السنوي من 10.28% في ديسمبر 2010 إلى 10.79% في يناير 2011. وكانت الأسعار المرتفعة أحد الأسباب وراء اندلاع الثورة، ولكن ما صاحب الثورة من أحداث وتدابير أدت إلى مزيد من ارتفاع الأسعار، وذلك في ظل نقص السلع الغذائية واتجاه الأفراد لتخزين السلع. وبالرغم من التطمينات من جهة الحكومة بوجود مخزونات كافية من السلع الغذائية الأساسية تكفي لمدة عام، فإن بعض الآراء، مثل "بنك بيلتون" الاستثماري، ترى استمرار معاناة المصريين من ارتفاع الأسعار خلال الشهور التالية لهذا العام بصورة كبيرة، حيث بدأ ذلك واضحا في التقرير الصادر عن الغرف التجارية المصرية، والذي كشف عن ارتفاعات أخرى في الأسعار شملت الدقيق والسكر الحر والبقول والبيض والدواجن والأسمت والحديد مع نهاية فبراير 2011. وتشير التوقعات إلى استمرار التضخم في أسعار الغذاء في مصر ليصل إلى 20%<sup>[9]</sup> هذا العام. وسيزيد انخفاض قيمة الجنيه المصري أمام العملات الدولية الرئيسية من صعوبة الأمر، حيث سترتفع تكلفة السلع المستوردة، وتزيد فاتورة الواردات، ويرتفع عبء الدعم الحكومي، مما سيصعب على الدولة مكافحة هذه الارتفاعات في أسعار السلع الغذائية خلال الفترة القادمة. وتتوقع بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حدوث موجة أخرى من الارتفاعات في أسعار السلع الغذائية، خاصة بعد أن سجلت أسعار الفاكهة والخضراوات وبعض السلع الأساسية ارتفاعا خلال شهر فبراير من هذا العام، تراوح ما بين 20% و 30% نتيجة زيادة الطلب من جانب المستهلكين، وبسبب جشع التجار واستغلالهم للظروف التي واكبتها أحداث الثورة<sup>[10]</sup>.

أما في سوريا، فقد اتخذت الحكومة عدة إجراءات تهدف إلى تخفيض أسعار المنتجات الغذائية الرئيسية، منها خفض الضرائب بنسبة 53.3% على الزيوت، و 20% على السمن، و 25% على السكر، و 5% على الحليب المجفف، والشاي 2%، والأرز 2%، والقهوة 5%، والموز 20%، كما تم خفض الضرائب على الاستيراد من 2% إلى 1%، وذلك وفق مرسوم صادر عن الرئيس السوري عقب الثورتين التونسية والمصرية<sup>[11]</sup>.

وفي المغرب، قررت الحكومة زيادة اعتمادات الدعم لمواجهة الارتفاع في أسعار المواد الغذائية، حيث تمت إضافة 15 مليار درهم لصندوق الدعم الحكومي، الذي يدعم بكثافة سلعا مثل الغاز المستخدم في طهي الطعام ومواد غذائية كالسكر والدقيق. ووعدت الحكومة بالإبقاء على أسعار المواد الغذائية في متناول المواطنين، حتى لو زادت أسعارها في الأسواق العالمية، الأمر الذي يثير التخوفات بأن يؤدي ذلك إلى زيادة عجز الموازنة المغربية خلال الفترة القادمة<sup>[12]</sup>.

أما بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، والتي حققت أعلى معدلات للنمو الاقتصادي في العالم بفضل الطفرة

النفطية خلال السنوات الأخيرة، فرغم تأثرها الشديد من أزمة ارتفاع أسعار الغذاء وانعكاس ذلك علي فاتورة وارداتها الغذائية التي بلغت نحو 21 مليار دولار سنويا للدول الست ، فإن ارتفاع أسعار النفط والغاز في المقابل سيمكنها من تحطّي هذه الأزمة بشكل نسبي. ونظرا لعدم امتلاك دول المجلس لأفضلية تنافسية في الإنتاج الزراعي، نتيجة لندرة كل من المياه والمساحات القابلة للزراعة، فإنها تعمل علي تأمين الغذاء لمواطنيها خلال هذه الأزمة عن طريق استيراد السلع الغذائية من الخارج من ناحية، والعمل علي الاستزراع والاستثمار الزراعي في دول أخرى من ناحية أخرى، خاصة بعد توقف بعضها عن زراعة المحاصيل الرئيسية، مثل المملكة العربية السعودية التي أوقفت زراعة القمح والشعير بسبب ندرة المياه، واتجهت إلي الاستيراد من الخارج، حيث اعترمت استيراد مليوني طن من القمح هذا العام، وستتم زيادتهما إلي 3 ملايين طن بحلول عام 2016، تزامنا مع وقف الإنتاج المحلي من القمح تماما<sup>[13]</sup>. من ناحية أخرى، اتفقت دول مجلس التعاون الخليجي - من خلال "إعلان أبو ظبي بشأن الأمن الغذائي" الصادر في نوفمبر 2010 - علي ضرورة مواجهة التحديات المتعاظمة للأمن الغذائي، وتأكيد الالتزامات المشتركة لتوفير سلامة الغذاء والأمن الغذائي، باعتبارهما ضرورة وقاعدة أساسية للحفاظ علي صحة ورفاهية البشر، مواطنين ومقيمين في دول المجلس<sup>[14]</sup>.

ورغم أهمية مثل هذه الإجراءات الا أنها تعتبر إجراءات مؤقتة قصيرة المدى وغير كافية خاصة وأن أسعار السلع الغذائية في ازدياد مستمر.

ولذا فان من أهم الاجراءات الفعالة على المدى الطويل توجيه الاهتمام للقطاع الزراعي وزيادة الاستثمارات فيه لزيادة الإنتاج وبالتالي توفير الاحتياجات الغذائية المحلية والدولية وهذا ما أصبحت تنادي به المنظمات الدولية ذات العلاقة. بالطبع لا تستطيع كل دولة انتاج كل احتياجاتها ولكن على الأقل قدر مناسب منها خاصة تلك السلع التي تملك الدول ميزة نسبية في إنتاجها.

ان أزمة الغذاء الحالية تعتبر جرس انذار لضرورة توجيه الاهتمام للقطاع الزراعي هذا القطاع الذي أهملته الكثير من الدول وكثير من المنظمات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وعندما ركزت في سياساتها وبرامجها لسنوات طويلة على الاستثمار في القطاعات الأخرى خاصة القطاع الصناعي والخدمات وتجاهلت القطاع الزراعي.

#### الخاتمة:

يتضح من العرض السابق أن أزمة ارتفاع أسعار الغذاء أفرزتها مجموعة متشابكة من العوامل التي يؤدي استمرارها لاستمرار ارتفاع الأسعار، وتؤدي تداعياتها إلي ارتفاعات متزايدة في أسعار الغذاء خلال السنوات القادمة، بما يعني أن أسعار الغذاء لن ترجع للوراء مرة أخرى. ومما يدعم ذلك توقعات المنظمات الدولية، مثل البنك الدولي، الذي توقع حدوث مزيد من الارتفاعات في الأسعار، خاصة في ظل الاضطرابات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، نتيجة زيادة كبار مستوردي الحبوب

لمشترياتهم لتحقيق الاستقرار وكبح الأسعار في أسواق الغذاء المحلية. كما توقع أحدث تقرير للبنك الدولي زيادة نسبة مشتريات العالم العربي خلال السنوات العشر القادمة من المواد الغذائية بنحو 40%<sup>[15]</sup>، في الوقت الذي تمثل فيه المشتريات الحالية ثلث الكميات المتداولة عالمياً، مما سيزيد من ارتفاعات الأسعار. وتشير توقعات المسؤولين والمحللين بالمنظمة إلى ارتفاع أسعار السلع الغذائية، مثل الذرة والقمح، بشكل أكبر عن ذي قبل بسبب ظاهرة الأنينيا<sup>[16]</sup>، وهي ظاهرة مناخية تأتي في العادة بالجفاف إلى المناطق الزراعية الحيوية بالأرجنتين والبرازيل والولايات المتحدة الأمريكية، أكبر المنتجين لهذه المحاصيل.

### المقترحات:

- 1- هناك تأكيد مستمر حول قضية الاستثمار البشري، والاستثمار في تعليم الناس وتدريبهم وافادتهم بالمعلومات. وقد شدد كثيرون، ومنهم شولتز الأمريكي على الدور الذي يجب أن يقوم به التعليم والتدريب في تنمية الاقتصاد الزراعي، مع التوسع في تفكيره في المنطق العام للأسرة (المواليد، الأطفال) عام 1975. وهذه الأهمية تنبع من حقيقة أن نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة في القطاع الزراعي في البلدان العربية يمثل 10 بالمئة فقط من نصيب العامل الزراعي في الدول المتقدمة.
- 2- دعم السلع الغذائية الهامة مثل الأرز وحليب الأطفال والقمح.
- 3- تخفيض أو إلغاء السلع الرسوم الجمركية على السلع الغذائية الهامة.
- 4- التوجه نحو الاستثمار الزراعي في الخارج ودعم تشجيع الشركات الزراعية الوطنية للاستفادة من هذا التوجه من أجل ضمان توفير احتياجات الدول من السلع الزراعية الاستراتيجية.
- 5- حقن الأسواق بكميات إضافية من الأغذية ذات الأسعار المرتفعة مثل أسعار الخضار والفواكه واللحوم البيضاء..... يكون له تأثيره في الحد من نقص هذه الأغذية وتأثيرها في محدود الدخل.
- 6- توفير سيارات نقل مبردة لشحنها من مناطق الإنتاج إلى مناطق الاستهلاك تصبح وسيلة فعالة وناجحة عندما يحجم أصحاب أساطيل النقل عن ذلك، إذا كانت أرباح النقل بسيطة. وفي العادة نصيب الحكومات، التي تأمل في تطبيع الأسعار على مدار السنة، نجاحاً ملموساً عندما يكون لديها القدرة التمويلية لتحقيق وتنفيذ هذا النوع من التدخلات، بالإضافة إلى ادارتها الوظائف التسويقية بكفاءة تداني كفاءة القطاع الخاص.

## الهوامش والمراجع:

- [1] <http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=474071>
- [2] حميدات وليد وعبد الله الربيعي، الأمن الغذائي في الأردن، دراسة قياسية خاصة بمحصول القمح (1974-1996) مجلة جامعة الملك سعود، المجلد الثاني عشر، العلوم الادارية 2000 م.
- [3] محمد سمير مصطفى، الأمن الغذائي العربي والأزمة الغذائية خسائر الواقع وحلول المستقبل، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 52، خريف 2010.
- [4] حنان رجائي عبد اللطيف، العرب ومخاطر أزمة الغذاء العالمية، مجلة السياسة الدولية، العدد 173، السنة الرابعة والأربعون، يوليو 2008.
- [5] مصطفى كمال طلبة، العالم العربي في مواجهة تحديات تغير المناخ، مجلة السياسة الدولية، العدد 179، يناير 2010.
- [6] الشروق الجديد، ارتفاع أسعار المواد الغذائية يلقي بظلاله على الاحتفالات بيوم الغذاء العالمي: [www.shorouknews.com](http://www.shorouknews.com)
- [7] الأمن الغذائي في دول مجلس التعاون الخليجي، اتساع الفجوة الغذائية في دول مجلس التعاون الخليجي وإجراءات مواجهتها، أبريل 2008، شبكة الإنترنت.
- [8] عواصم العالم، أزمة الغذاء تضرب العالم وتحدد مقاعد الحكم، جريدة المصري اليوم، العدد 1388، 12 أبريل 2008.
- [9] عبد الله بن عبد الله العبيد، أزمة الغذاء الحالية مسبباتها وسبل مواجهتها، مجلة الزراعة والمياه، العدد 53، المملكة العربية السعودية، 2008.
- [10] خالد بن محمد الفهيد، هل نحن في أزمة غذاء، مجلة الزراعة والمياه، العدد 53، المملكة العربية السعودية، 2008.
- [11] إدارة الأمن الغذائي والمشروعات، الأمن الغذائي العربي، مجلة الزراعة والتنمية في الوطن العربي، منظمة التنمية الزراعية، العددان الأول والثاني 2009
- [12] <http://www.aljazeera.net/nr/exeres/801D9812-5E3Dj4C8FjB59F-20CD6AF299A.9htm>
- [13] <http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=474071>، مرجع سابق.
- [14] صحيفة الاقتصادية الإلكترونية السعودية تعزم استيراد مليوني طن من القمح في 2011، 2 فبراير 2011، العدد 303994.
- [15] ادارة الأمن الغذائي والمشروعات، الأمن الغذائي العربي، مجلة الزراعة والتنمية في الوطن العربي، مرجع سابق.
- [16] جاسم حسين. (19 02, 2011). فاتورة الغذاء في دول مجلس التعاون. تم الاسترداد من الاقتصادية: جريدة العرب الاقتصادية الدولية: [https://www.aleqt.com/2011/02/19/article\\_505801.html](https://www.aleqt.com/2011/02/19/article_505801.html)